



الفوز في المرحلة النهائية من عملية مكافحة القرصنة

بعثات الاتحاد الأوروبي للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في القرن الأفريقي

الدكتور ماركوس هوبن، خدمة العمل الخارجي الأوروبي

مقدمة

تحدّد معاهدة لشبونة المبادئ والأهداف والأغراض من العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي¹. وضمن إطار السعي وراء تحقيق هذه الأهداف، تدعو المعاهدة إلى تحقيق الاتساق بين مختلف مجالات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، وبين هذه المجالات وسياساته الأخرى. بعد دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، وإنشائها سياقاً مؤسسياً جديداً شمل استحداث منصب أول ممثل أعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وهو أيضاً نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فضلاً عن تأسيس خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، يتمنّع الاتحاد الأوروبي بإمكانات وطموحات متزايدة على حد سواء - من خلال الاعتماد على المجموعة الكاملة من صكوكة وموارده - بغية جعل عمله الخارجي أكثر اتساقاً وفعاليةً واستراتيجيةً. ولدى مواجهة قضية القرصنة قبالة سواحل الصومال، والحاجة إلى التصدي لهذه المشكلة، على خلفية انعدام الأمن العام وانعدام الاستقرار في القرن الأفريقي، عمد الاتحاد إلى توحيد أنشطته الدبلوماسية والدفاعية والتنموية ودمجها ضمن نهج شامل. ثم أطلق ثلاث بعثات معنية بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP) ضمن منطقة واحدة من العمليات كونها هذه البعثات تشكل جزءاً لا يتجزأ من نهجه الشامل.

القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (EUNAVFOR) عملية أتلانتا هي عملية مكافحة القرصنة التي قادها الاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال. تم إطلاقها في ديسمبر 2008، ونقضي ولايتها بتأمين: أ - الحماية



لسفن برنامج الأغذية العالمي التي تقدّم المساعدات للنازحين في الصومال، ولسفن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، ب- ردع أعمال القرصنة والسطو المسلّح في البحر قبالة سواحل الصومال، وتجنّبها وقمعها، وت- حماية الشحنات المعرضة للخطر قبالة سواحل الصومال، واتّخاذ كل حالة على حدة. فضلاً عن ذلك، تساهم القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (EUNAVFOR) في رصد أنشطة صيد السمك قبالة سواحل الصومال. وتمكّنت هذه القوة من تحقيق إنجازات رائعة. ويُشار إلى أنها ومنذ إطلاق العملية في العام 2008، سجّلت معدّل نجاح بنسبة 100%، مؤمّنة الحماية لسفن برنامج الأغذية العالمي التي تقدّم مساعدات غذائية للشعب الصومالي، ولشحنات بعثة الاتحاد الأفريقي، وهي فائقة الأهمية لنجاح عملية الاتحاد الأفريقي في الصومال. إلى ذلك، أمّنت هذه القوة البحرية الحماية لسفن أخرى معرضة للخطر في ممر العبور الموصى به دولياً (IRTC) وفي المنطقة العالية المخاطر، وساهمت في ردع أعمال القرصنة والسطو المسلّح في البحر قبالة سواحل الصومال وتجنّبها وقمعها، وسلّمت قرصنة مشتبه بهم إلى السلطات المختصة بهدف محاكمتهم وإدانتهم، وذلك نتيجة تعاونها الوثيق مع الحكومات الإقليمية مثل جمهورية سيشل وكينيا.

بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال هي بعثة تدريب عسكرية تهدف إلى تعزيز الحكومة الوطنية والمؤسسات الصومالية من خلال توفير تدريب عسكري لعناصر القوات المسلحة الوطنية الصومالية. هذه البعثة التي أُطلقت في العام 2010 ساهمت في تدريب نحو 3600 جندي صومالي، مع التركيز على ضباط الصف، والضباط المبتدئين، والاختصاصيين والمدربين. في البداية، تم إجراء التدريبات في أوغندا نظراً للوضع السياسي والأمني في الصومال، بالتعاون الوثيق مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وتركز تدريب القوات المسلحة الوطنية الصومالية على قادة الوحدات وصولاً إلى مستوى السرية والكتيبة، وعلى تدريب المتخصّصين في مجالات الشرطة العسكرية، والتعاون المدني-العسكري والاستخبارات والهندسة القتالية. كما وشملت التدريبات وحدات خاصة حول



القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وحماية المدنيين. واليوم، أصبح لدى بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب مجع في مدينة مقديشو، وهي تستمر في تدريب القوات المسلحة الصومالية في الصومال.

بعثة نستور التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز القدرات البحرية في القرن الأفريقي والجزء الغربي من المحيط الهندي (EUCAP Nestor) هي بعثة مدنية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة تساعد الدول في منطقة القرن الأفريقي/غرب المحيط الهندي على تطوير قدرة اكتفاء ذاتي في مجال الأمن البحري، بما في ذلك مكافحة القرصنة، والحوكمة البحرية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية الخاص بها. اتخذت البعثة من جيبوتي مقراً لها وانطلقت للعمل في العام 2012، وتُجري فرقها أنشطة تدريبية في الصومال وجيبوتي وسيشل. بعثة نستور هي أول بعثة بناء قدرات بحرية إقليمية تابعة للاتحاد الأوروبي. وتستدعي مهمتها العمل مع جهات فاعلة رئيسية مسؤولة عن الأمن البحري في كل بلد مضيف. ويشمل ذلك عادةً خفر السواحل والقوات البحرية والشرطة المدنية الساحلية والمدعين العامين والقضاة وغيرهم من الجهات الفاعلة. يقدم خبراء البعثة المشورة والتوجيه والتدريب. وفي الصومال، تهدف بعثة نستور إلى دعم تطوير قدرات القضاء وإنفاذ القانون في الساحل الصومالي بدعم من إطار قانوني وتنظيمي شامل. كما وأنها تدعم إنشاء شبكات إقليمية لتبادل المعلومات والتوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات الأمنية البحرية في المنطقة.

مركز العمليات التابع للاتحاد الأوروبي يضمن التنسيق بين البعثات الثلاث للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. من شأن تنفيذ بعثتين عسكريتين وبعثة مدنية واحدة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في منطقة عمليات واحدة كجزء من نهج شامل يتبعه الاتحاد الأوروبي يشمل برامج تنمية وعملاً دبلوماسياً أن يجعل التنسيق الممتاز على المستويين العمليتين والاستراتيجيتين أمراً ملحقاً. وبغية ضمان التنسيق العمليتين والتآزر المدني-العسكري بين البعثات الثلاث للسياسة الأمنية الدفاعية المشتركة وتعزيزهما، أنشأ الاتحاد الأوروبي مركز عمليات خاص به



للمرة الأولى. وتتمثل مهمة هذا المركز بتقديم الدعم للتخطيط العملياتي والسلوك التنفيذي، بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في القرن الأفريقي وتسهيل التفاعل معهما. لا يتمتع المركز بمسؤولية القيادة. لديه 16 موظفاً مخصصاً على سبيل الإعارة من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ورد النهج الشامل للاتحاد الأوروبي ضمن "الإطار الاستراتيجي للقرن الأفريقي"² الذي يحدّد طريقة عمل الاتحاد الأوروبي في شراكة مع المنطقة، وخصوصاً الاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين الرئيسيين. وهو يحدّد خمس أولويات لعمل الاتحاد الأوروبي: بناء هياكل سياسية صلبة وعرضة للمحاسبة، المساهمة في فضّ النزاعات وتجنّبها، الحد من التهديدات الأمنية المنبثقة من المنطقة، تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم التعاون الاقتصادي الإقليمي. وتمت الإشارة إلى أن التنسيق يشكّل تحدياً رئيسياً عندما يتعلّق الأمر بتقديم نهج شامل. كما أن التزام بين التخطيط العملياتي وبرمجة البرامج التنموية يشكّل تحدياً رئيسياً آخر كون البعثات الثلاث تُستكمل ببرامج تنموية ممولة بموجب "أداة تحقيق استقرار" (برنامج الاتحاد الأوروبي للطرق البحرية الحرجة) وصندوق التنمية الأوروبي (برنامج الأمن البحري الإقليمي - MASE).

فضلاً عن ذلك، وضع الاتحاد الأوروبي برامج كبيرة للتعاون الأوسع نطاقاً مع الصومال في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تركّز هذه البرامج على الحوكمة والتعليم والقطاعات الإنتاجية، وخصوصاً التنمية الريفية. وبغية تكثيف الحوار السياسي، عيّن الاتحاد الأوروبي السيد ألكسندر روندوس ممثلاً خاصاً للقرن الأفريقي للمساهمة بشكل فاعل في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة بشكل مستدام. وعلى الرغم من الصعوبات التشغيلية المرتبطة بطريقة العمل هذه، إن أصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي مقتنعون بأنهم ومن خلال توحيد جهودهم ضمن نهج شامل، يتمكّنون فعلاً من معالجة القضايا المعقّدة ضمن العلاقة بين الأمن والتنمية.



الانتقال إلى المنطقة

إن السياق السياسي الأوسع لمشاركة الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة الصومالية قدّمه وقام بتنسيقه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (CGPCS). تأسس الفريق في العام 2009 لكي يجمع أصحاب المصلحة كافة والقطاعين العام والخاص والقطاعين المدني والعسكري للتناقش وتنسيق الأنشطة الهادفة إلى وضع حدّ للقرصنة الصومالية. ومن خلال مجموعة من الإجراءات والأنشطة المتتامة - عمليات بحرية، بناء القدرات على الشاطئ، وممارسات الإدارة المثلى، واستخدام حراس أمن مسلحين تابعين لشركات أمنية خاصة على متن السفن، وإنشاء عمليّة قضائية فاعلة لإنهاء إفلات القراصنة من العقاب في المحيط الهندي - تمكّن المجتمع الدولي من تخفيض عدد هجمات القرصنة إلى الصفر تقريباً. وفي وقت كتابة هذا التقرير، من المبكر القول إن نموذج عمل القرصنة "ذهب إلى غير رجعة". ويتمثّل التحدي بالحفاظ على الوضع الراهن، والحرص على إبقاء المياه قبالة سواحل الصومال آمنة للبحارة وضمان حرية الملاحة.

استلزم بلوغ هذا المستوى من النجاح بذل الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية جهوداً متواصلة على مدى سنوات عدّة. لكن المحافظة على الإنجازات والفوز في المرحلة الأخيرة من عملية مكافحة القرصنة تتطلبان التزاماً وقيادة وتمكيناً للمنطقة. فالمنطقة وحدها تستطيع، في نهاية المطاف، الحفاظ على التقدّم والإنجازات التي تم تحقيقها في مجال مكافحة القرصنة. من الواضح أن الأمر يتطلّب دعماً دولياً كبيراً خلال السنوات المقبلة، لكن يجب أن ترجّح الكفّة نحو القيادة الإقليمية المدعومة والممكنة من المجتمع الدولي.

إن الأسبوع الدولي لمكافحة القرصنة 2014 الذي تنظمه دولة الإمارات يجمع أصحاب المصلحة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في دولة الإمارات لإقامة سلسلة من الاجتماعات والنقاشات الرفيعة



المستوى. إنّه حدث مهم يُقام في الوقت المناسب لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، وكيفية تحقيق الانتقال إلى المنطقة. ويبقى بيت القصيد كالاتي: لا يمكن تحقيق الفوز في المرحلة النهائية من عملية مكافحة القرصنة إلا على الشاطئ، ويتطلب الأمر تمكين المنطقة لقيادة الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن والحفاظ عليها.

Endnotes

¹ http://europa.eu/lisbon_treaty/full_text/index_en.htm

² http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/126052.pdf

تنشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae